

الرسالة التي أرسلها إليّ الدكتور سمير إبراهيم غبور يدعوني فيها للمشاركة في ندوة حول
كتاب "الدولة في القلب" - 1999:

الأستاذ كريم مروة،

تحية طيبة وسلامًا وبعد،

أشكر لسيادتكم إرسال الفاكس حديثاً باستلامكم النسخة الأولية من كتاب: «الدولة في القلب، أو آليات الحكم الرشيد»، تأليف السيدين/ببير كالام وأندريه تالمان، والذي قمت بترجمته عن الفرنسية. وأود أن أحيط سيادتكم علماً بأن الندوة المشار إليها لمناقشة الكتاب سوف تعقد من يوم الثلاثاء 23 إلى الخميس 25 نوفمبر (3 أيام) في فندق «البارون» بمصر الجديدة (وليس في مقر «دار المستقبل العربي» كما ذكر سابقاً). والمواعيد هي:
الثلاثاء 23 نوفمبر والأربعاء 24 منه: الجلسة الصباحية من 10 صباحاً إلى 1 بعد الظهر، والمسائية من 3 م إلى 5 م.

الخميس 25 نوفمبر: جلسة صباحية فقط.

وقد وافق من مصر السادة الأساتذة والدكاترة ميلاد حنا وأحمد شوقي ومحمد سيد أحمد وإسماعيل صبري عبد الله، مشكورين على الحضور. ودعي أيضاً الروائي جمال الغيطاني ومحمد عبد الفتاح القصاص، وإن كان الأخيران سوف يحضران يوم الخميس فقط. وقد دعي ثلاثة من الزملاء العرب هم السيد الدكتور علي شنوفي والسيد الدكتور فتحي تريكي (تونس) والسيد عز الدين أكيسبي (المغرب). وكما هو متوقع، سيحضر السيدان/ببير كالام ومحمد العربي بوقرة عن مؤسسة تقدم الإنسان، والتي تتكفل بتوفير تذكرة السفر لسيادتكم. وبالطبع سوف يحضر أيضاً الوزير المصري السابق محمد فائق والسيدة سميرة الكيلاني المسؤولان عن دار المستقبل العربي.

وعلى أمل لقاء سيادتكم على خير حال وبأحسن صحة، لكم خالص الشكر والتقدير.

سمير إبراهيم غبور

القاهرة في 15 نوفمبر 1999

ملاحظة:

لم أتمكن من المشاركة في الندوة حول الكتاب الآنف ذكره. إلا أنني كنت شديد الإعجاب به ولا سيما في الفكرة الأساسية فيه التي تحمل عنوان «آليات الحكم الرشيد» أي الدولة المدنية الحديثة بمؤسساتها الديمقراطية. وقد كتبت نصًا حول الكتاب نشرته في مجلة الشاهد اللبنانية». وفيما يلي نص المقال.

الحكم الرشيد أو تكامل الدولة مع المجتمع

«الدولة في القلب» هو عنوان شعري جميل لكتاب سياسي مهم. كتب بلغة تجمع بين الرومانسية والواقعية وبين التجربة الإنسانية الحية، قرأت الكتاب بإمعان، واستمتعت بقراءته. رافقت المؤلفين، وهما مهندسان فرنسيان، من أول كلمة فيه حتى الخاتمة. وشعرت، وأنا مسترسل في القراءة، كما لو أنني أمام مشهد أعرفه، وأن التداعيات التي تسوق الكاتبين في متاهات التجربة هي نفسها، تقريبًا التي يقوم بها باحثون من أمثالهما، ولو بأساليب مختلفة، في لبنان وفي البلدان العربية التي أعرفها. وهذا ما جعلني، ببساطة وبغفوية، شريكًا للمؤلفين في الهم الذي يؤرقهما، وفي مصادر هذا الهم، وشريكًا لهما في البحث الذي ينخرطان فيه، وفي استهدافاته.

استهوتني في الكتاب الطريقة - استهواني المنهج - التي تناول فيها الكاتبان موضوع شائكا مثل موضوع الدولة. وهو الموضوع الذي يشغل الباحثين المعاصرين إلى الحد الذي يضعهم، أو يكاد، في المتاهات، أو في ما يشبهها. ذلك أن البحث في موضوع الدولة، في أي من جوانبه، وباختلاف المنطلقات والأهداف الأيديولوجية والسياسية الداخلية في كل بلد، والخارجية إقليميًا ودوليًا، ما تزال جميعها، أي هذه الأبحاث، عاجزة عن تقديم جواب صحيح وشامل وكامل عن الأسئلة الكثيرة المرتبطة بموضوع الدولة في عصرنا، بدورها ووظائفها وعلاقاتها بالأفراد وبالمؤسسات، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالمجتمع، بوجه عام. هذا العجز في الإجابة عن هذه الأسئلة هو، في الوقت الراهن، أمر طبيعي، فهذا الجواب، لسبب صعوباته وتعقيداته، يعرض الباحثين لمخاطر الانزلاق في أحد اتجاهين رئيسيين لا يقدمان حلولًا، ولا بدائل: اتجاه طوباوي، بالمعنى الإيجابي للكلمة، واتجاه عملي، بالمعنى السلبي للكلمة. فإذا كان الاتجاه الأول ينطلق من رفض الواقع بهدف تغييره، مستندًا إلى قيم وأخلاقيات أكثر من استناده إلى آليات حقيقية واقعية وممكنة التحقق، فإن الاتجاه الثاني لا ينطلق من الهدف ذاته الرامي إلى تغيير هذا الواقع، بل من هدف نقيض، فيقترح حلولًا تصب في مصلحة الرأسمال وتتعارض مع مصلحة الإنسان، الذي هو جوهر الوجود وجوهر كل حركة حقيقية للتغيير.

المنهج الذي اتبعه الكاتبان، كما قلت، في تناولهما للموضوع هو أكثر ما استهواني في الكتاب. إذ هما انطلقا في بحثهما من تجربتهما بالذات، أي من حيث كانا يمارسان عملهما كمهندسين في منطقة محددة من

بلدهما فرنسا واختلفا، في هذا المنهج، مع الكثيرين من الباحثين في هذا الشأن. إذ قررا الصعود إلى الهرم من الدرجة الأولى فيه، درجة درجة، من دون أي قفز وميرر، وصولاً إلى القمة. وكانا، خلال هذا الصعود المتدرج، يشاهدان أمامهما، ومن حولهما، كل القضايا التي ترتبط بوظيفة الدولة، وبشكل ممارستها لهذه الوظيفة، وبدور مؤسسات الدولة، وبالعلاقة هذين الوظيفة والدور بحياة الناس، وبالمشاكل الحقيقية التي تواجههم وتواجه البلاد، بشكل عام، في جميع الأمور، وكانا يحملان معهما، في معابنتهما لكل تلك الأمور، أفكارهما جزءاً، لكي يتمكننا، لدى وصولهما إلى قمة الهرم، من القيام بالاستنتاجات التي تكون قد كونتها عندهما كل هذه المسيرة في عمق الحياة الواقعية، وفي خضم المشاكل والقضايا القائمة.

لقد أتاح هذا المنهج للمؤلفين أن يريا، بوضوح، مجمل ما يمكن رؤيته من قضايا وإشكالات في المبدأ وفي الممارسة، سواء فيما يتعلق بوظيفة الدولة أساساً، أم فيما يتعلق بآليات ممارسة هذا الدور. وقد نجحنا، في نظري، في استخلاص جملة من الاستنتاجات النظرية والعملية تتصل بالعلاقة المفترض قيامها بين الدولة والمجتمع، أفراداً ومؤسسات. واعتبرا، بحق، أن ثمة خللاً كبيراً في هذه العلاقة، جوهره أن الديمقراطية، بكل معانيها، مفقودة في هذه العلاقة. ذلك أن الديمقراطية ليست فكرة مجردة، بل هي شكل ملموس ومحدد، تمارس فيه العلاقات داخل مؤسسات الدولة، وبين هذه المؤسسات والمجتمع، في صيغ واضحة، بما في ذلك في القوانين التي تسن، وفي شكل صياغة هذه القوانين، وكذلك في آليات صنع القرار، من أعلى الهرم إلى أدنى درجة من درجاته. ويدخل المؤلفان، هنا، في تفاصيل هذه القضية وفي آلياتها. وتتمحور مجمل ملاحظاتها في موضوع الديمقراطية حول تفعيل الحوار بين الدولة والمواطنين، وبين الدولة ومؤسسات المجتمع. وهو حوار ينبغي، برأيهما، أن تكون الدولة ومؤسساتها ووسائط اتصالها بالمجتمع قادرة على الاستماع للرأي الآخر. وفي هذا يكمن جوهر الحوار، إذ إن من شروط الاستماع للرأي الآخر الاعتراف بوجوده والحوار معه، على قاعدة ثابتة من الثقة والكفاءة، ويقول المؤلفان، في هذا الصدد، أن الدخول في الحوار لا يتم، فقط، بأن نؤكد قدرتنا الآخر، بل، على العكس من ذلك، بأن نؤكد عجزنا عن فهم هذا الآخر، بشكل كامل وصحيح. إذ قد يكون الفهم هنا، وسيلة أخرى لفهام هذا الآخر بما نريده منه، وإخضاعه لمفاهيمنا، وإحضاره إلى معسكرنا. فالأساس الحقيقي للحوار هو في أن تعطى للآخر الفرصة الحقيقية لكي يعبر عن نفسه بالتساوي معنا، بلغته هو، ويتوقعاته هو، من دون أي شكل من أشكال الإكراه، المباشر والمقنع.

إن أكثر ما ينتقده المؤلفان في الدولة القائمة، انطلاقاً من تجربتهما ومعابنتهما المشار إليها، هو شكل ممارستها لوظيفتها ولدورها. وهما، إذ يتفقان في ذلك، مع كل نقد يوجه من الموقع الآخر والاتجاه الآخر للدولة، فإنهما يختلفان كل الاختلاف في الاستنتاج. وبعكس ما يذهب إليه أنصار الفكرة التي تقول بانتهاء دور الدولة، أو بتقليص دورها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، سواء منها مؤسسات القطاع الخاص أم

المؤسسات الاجتماعية والثقافية والسياسية، يؤكدان، بحزم، أن دور الدولة ربما يكون، اليوم، أكثر من ضرورة من أي زمن مضى. فالفساد في الإدارة الذي يركز عليه البنك الدولي وأرياب نظريات العولمة لا يعني أن دور الدولة في التنمية قد ولى إلى غير رجعة. وفشل القطاع العام بسبب البيروقراطية والفساد، لا يعني أنه، كشكل من أشكال ممارسة الدولة لوظيفتها، يجب أن يخلى دوره للقطاع الخاص.

هنا، بالذات، ومن هذا المنطلق، يطرح المؤلفان فكرتهما حول الحكم الرشيد، أو الدولة الرشيدة، أي ما يتصل بذلك الدور الذي جعل الدولة حاضنة حقيقية للمجتمع، تستكمل به وبمؤسساته، ديمقراطياً، وظيفتها ودورها في تحقيق التقدم والمساواة والعدالة الاجتماعية. والحكم الرشيد، في تعريف المؤلفين له، هو الحكم الذي يؤمن قدرة المجتمعات الإنسانية على أن تهيئ لنفسها تنظيم التطور، عبر التمثيل وعبر المؤسسات وعبر العمليات والأنظمة المجتمعية، لكي تدير شؤونها بنفسها، من خلال تحرك تلقائي مرغوب فيه. والمؤلفان، إذ يؤكدان موقفهما هذا، يعلنان، بوضوح، رفضهما للفكرة التي تقول بأن قوى السوق، أو العلم والتكنولوجيا، هي التي ستوفر لنا، بطريقة سريعة وأتوماتيكياً، التوازنات التي لا نستطيع تحقيقها بدون هذه القوى. وهما يردان على هذه الفكرة، جازمين، بأن هذه القوى المشار إليها ليست سوى أدوات من صنع الإنسان، وإن استخدامها إنما يخضع لإرادته هو. والحكم الرشيد هو الذي يستطيع استخدامها بشكل صحيح يحقق التوازنات الضرورية، ويواجه الأزمات حين تنشأ.

على أن الحكم الرشيد هذا هو، اليوم، موضوع نقاشات وتفسيرات واجتهادات لا حصر لها، ومصطلح أو مفهوم «Gouvernance» هو إدارة شؤون الدولة والمجتمع. ولكن الاختلاف بين الباحثين إنما يدور حول تحديد مضمون وشكل آليات هذه الإدارة. وتقول الدكتورة سلوى شعراوي جمعة، في بحث لها قدمته في الندوة التي نظمتها مجلة «المستقبل العربي» حول الحكم الرشيد، بأن 126 رسالة دكتوراه و226 كتاباً قد ظهرت حتى الآن، في العالم في مجال البحث حول هذا المفهوم.

على أن المؤلفين لا يكتفيان بطرح المسألة على صعيد فرنسا وحدها؛ بل هما يذهبان في بحثهما إلى طرح المسألة على الصعيد العالمي. ويستعيان الحديث عن دور الأمم المتحدة، تأكيداً لمفهوم الحكم الرشيد عالمياً، بديلاً من العولمة التي ينظر أصحابها لإلغاء دور الدولة. وفي ردهما على هذه النظرية يستعيان الحديث عن دور الدولة القومية التي يعبر وجودها واستمرارها عن خصوصيات لا يمكن إهمالها أو إلغاؤها أو تجاوزها، باسم وحدة العالم. فوحدة العالم لا تتم إلا على قاعدة احترام خصوصيات الشعوب والأمم، وليس خارج هذا الاحترام لهذه الخصوصيات. ونحن، في البلدان العربية وفي مجمل بلدان العالم الثالث، ما زلنا على عتبة الدولة الحديثة. والمهمة التي لم تعد تقبل التأجيل، بالنسبة لبلداننا، هي كيفية الدخول في عملية قيام هذه الدولة الحديثة، مأخوذة في ذلك بالاعتبار كل التجارب التي مرت بها شعوب العالم المتمدن وأمه،

فالخروج من الدولة الاستبدادية التي ما تزال سائدة في بلداننا إلى اللادولة، إذا صح أن هذا هو الاتجاه التاريخي للتطور (!)، هو بمثابة الانتحار لهذه البلدان، الانتحار بكل معانيه، وإخضاع هذه البلدان، بصورة كاملة للتكتلات الرأسمالية العالمية الضخمة التي تسعى للهيمنة على العالم والتحكم، بدون رحمة، بمصائر شعوبه وأممه وسحق ثقافاتهما، وفرض ثقافة أخرى هجينة عليها خالية من كل قيم إنسانية، وذلك بأبشع وأقسى وأشرس الوسائل.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، في الندوة المشار إليها آنفًا، تعليقًا على بحث الدكتورة سلوى شعراوي جمعة بأنه لا توجد أيديولوجية أو قوة بمقدورها جعل النظام الكوكبي (العولمة) بمثابة نظام عالمي، فالصراع، دائمًا يكون من أجل استرداد أكبر قدر ممكن من حرية الإرادة الوطنية في تشكيل الحاضر والمستقبل. فأنت، إذا كنت لا تستطيع الخروج من إطار هذا النظام، فإنك، على الأقل، مدعو لتحسين مكانك ووضعك في داخله. فهذا النظام هو دارويني (نسبة إلى داروين)؛ أي انه قائم على الصراع والبقاء، في محصلة هذا الصراع، هو للأصلح، والهالك هو مصير الضعيف. لكن الدكتور إسماعيل يضيف بأن الحضارة إنما تكون حية بمقدار ما تكون قادرة على إفراز المعرفة العلمية والثقافية. وهو، لعمري، الشرط الأساسي لإثبات القدرة على البقاء، والتحرر من خطر الإخضاع والاستماع والإلغاء.

إن جميع هذه الأفكار موجودة في سياق البحث الذي يقوم به المؤلفان، وموجودة في بعض استنتاجاته. وهما، إذ يؤكدان بان الخلل محددة مفاصله في وظائف الدولة القائمة ومؤسساتها، وفي آليات ممارسة هذه الوظائف، يضعان في صلب مشروعهما المستقبلي مهمة إصلاح هذا الخلل، كشرط ضروري لكي تبرر الدولة وجودها وضرورتها في تفاعلها مع المجتمع، تحقيقًا للحكم الرشيد.

هنا، بالذات، أجدني مدفوعًا إلى تقديم ملاحظتين أساسيتين استنتجتهما من قراءتي للكتاب. أسوقهما من دون الدخول في التفاصيل التي هي في الكتاب ذات أهمية لا أقل من اتفائي أو اختلافي مع الكاتبين بشأنها.

الملاحظة الأولى: هي أن المؤلفين، حين ينتقدان آليات عمل الدولة ومؤسساتها، يذهبان في النقد إلى الحدود التي تكاد تقفل باب الحلول. فهما يضيفان إلى نقدهما للدولة نقدًا قاسيًا ولمؤسساتها، في التعامل مع القضايا العامة، بما في ذلك الأحزاب وكل العاملين في حقل السياسة والخدمة العامة ويعتبران، بحق، أن هؤلاء جميعًا إنما يسعون، في ممارساتهم اليومية لنشاطهم السياسي والخدمي، للوصول إلى موقع القرار، من ضمن الآليات القائمة. فيصبحون، ربما من دون أن يدروا، جزءًا من الآليات التي ينتقدونها. فيبقون حيث هم، وتبقى عملية التغيير مفتقدة إلى آلياتها الحقيقية الفاعلة. ينتقد المؤلفان اليسار واليمين، على حد سواء. وهذا من حقهما، وهو أمر لا ينحصر في فرنسا وحدها، بل هو يتجاوزها إلى كل بلدان العالم، ولكن السؤال الذي

يطرح، الآن وغداً وفي كل يوم، هو: كيف، وبأية قوى، وبأية وسائل، وبأية أدوات، يمكن تغيير الواقع؟ وإذا كان صحيحاً، وهو صحيح ويدعو للقلق، أن المواطنين في كل البلدان تقريباً باتوا غير مقتنعين بالانخراط في السياسة، لا سيما الشباب منهم. وإذا كانوا يمعنون في العزوف عن الانخراط في الأحزاب يسارها ويمينها، كما يقول المؤلفان، فكيف، إذن، وبأية قوى، وبأية أدوات ووسائل، يمكن تغيير الواقع؟

لا أريد أن أقول بأن المؤلفين يرفضان دور الأحزاب، أو أنهما يتجاوزان، في بحثهما عن المستقبل، دور السياسة، لكنني لم أجد في نقدهما للسياسة وللسياسيين وللأحزاب ما يشير، ولو مجرد إشارة إلى البديل، إلى الطريق الذي ينبغي سلوكه لتغيير هذا الواقع، في الاتجاه الذي يخدم قيام الحكم الرشيد.

الملاحظة الثانية: هي أن المؤلفين، في تصورهما للحكم الرشيد، يذهبان في اليوتوبيا إلى الحد الذي تكاد تضيع فيه الحدود الممكنة لقيام هذا الحكم على أرض الواقع. إذ يبدو لي، هنا، أنهما يعالجان مسألة كبيرة من نوع هذه المسألة موضوع بحثهما ويحثنا بأخلاقيات وقيم مطلقة، ربما على حساب البحث العلمي الاقتصادي - الاجتماعي، الذي يتصل بتطور المجتمعات مادياً وروحياً، كما يتصل بتطور وعي البشر بمصالحهم.

وقد يكون من المفيد، هنا، العودة إلى تحديد ماركس للدولة، وإلى فكرته الأساسية عن النظام المستقبلي للبشرية، المقترن بالشيوعية. فمن المعروف أن ماركس، في تعريفه للدولة، يربطها بالطبقة السائدة كأداة سيطرة لهذه الطبقة، ويربطها بعلاقات الإنتاج التي تعبر عن مصالح هذه الطبقة السائدة. ولذلك فحين يقول بحتمية اضمحلال الدولة ويزوالها النهائي فإنه يربط ذلك بزوال الطبقات وولادة المجتمعات اللاتبقية، حينئذٍ، فقط، كما يؤكد ماركس، تزول المبررات لوجود الدولة، ويحل وعي البشر محل الدور الذي كانت تضطلع به الدولة. ويصبح المجتمع هو الذي يدير شؤونه بنفسه. إلا أن هذه اليوتوبيا، التي اقترنت بفكرة ماركس، لم تكن من قبله نزوعاً ساذجاً إلى تغيير الواقع؛ بل هي كانت تطبيقاً لنظريته حول تعاقب التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية، وصولاً إلى حلم البشرية بتحقيق السعادة للإنسان، مقروناً بالحرية والتقدم. وهو ما لا يتحقق إلا بترافق هذا التقدم، في مجالاته كافة، مع تقدم وعي البشر بمصالحهم، وعي الأكثرية الساحقة من المجتمع بمصالحها، هذه المصالح التي هي، وحدها، المصالح الحقيقية للمجتمع، دائماً وفق ماركس.

وحين تحدث ماركس عن التطور الهائل للرأسمال، الذي يترافق مع اتخاذ الإنتاج طابعاً اجتماعياً، ويترافق مع نزوع الرأسمال ذاته إلى العولمة بالمعنى العلمي للكلمة، كان، أي: ماركس، يستشرف المستقبل. وكان يرى أن العالم ذاهب، حتماً إلى وحدته، وأن وحدته هذه لن تكتمل، بشكلها الصحيح، إلا عندما تتغير

علاقات الإنتاج من علاقات إنتاج رأسمالية، قائمة على الاستغلال والنهب، والمستندة إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إلى علاقات إنتاج اشتراكية، في مرحلة أولى، ثم إلى علاقات إنتاج شيوعية، في مرحلة متقدمة، تقوم على ملكية المجتمع الوسائل الإنتاج.

لن أذهب أكثر من ذلك في التذكير بنظرية ماركس. لكنني، إذ أعود إلى التذكير بهذه النظرية، فلكي أقول بأن مهمة التغيير في مهمة صعبة وشاقة وطويلة المدى. ولعل الانهيار الذي شهدته أول تجربة للاشتراكية في التاريخ وكانت روسيا ميدان تحقيقها وفشلها، هو أكبر دليل على هذه الصعوبة. ولكن الانهيار، بذاته، إذا كان يدل على صعوبة التغيير، ويشير إلى التعقيد الذي يتمثل في اقتران الأفكار بوعي الناس لهذه الأفكار وبقدرتهم على وضعها موضع التطبيق من دون خلل، فإن هذا الانهيار لا يمكن، بنظري، أن يقود، كما يحلو للبعض أن يفعل، إلى الاستنتاج بأن مهمة التغيير مستحيلة. والاستنتاج الأساسي من التجارب التي شهدتها القرن العشرون هو أن على الشعوب، وعلى حركات التغيير فيها، أن تكون أكثر التصاقاً بأوضاعها الخاصة، وأكثر انفتاحاً على المعرفة من كل مصادرها، وأكثر تمسكاً بالقيم الإنسانية العامة وبأخلاقياتها، فذلك هو المدخل الصحيح إلى تحديد الطريق الذي يقود إلى تحقيق التقدم باتجاه حكم رشيد هنا، وحكم رشيد هناك، مضمون كل منهما واحد، وأشكال تحقيقهما وآلياته وقواه مختلفة بين بلد وآخر، باختلاف ظروف كل البلد، واختلاف تقاليده، وأوضاعه، من جميع النواحي.

وعلى قاعدة هذه الوحدات من الحكم الرشيد، هنا وهناك، يمكن تصور حكم رشيد على الصعيد العالمي، ينطلق من تجربة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة. فهذه المنظمة العالمية إنما تفقد دورها ووزنها وقيمتها، في الوقت الراهن، بسبب فقدان المعايير التي تحكم دورها، من جهة، وبسبب انهيار أو ضعف الدور الرشيد للدولة، حتى في البلدان التي كانت فيما مضى نموذجاً للدولة الحديثة الديمقراطية الراحية.

كلمة أخيرة لا بد لي أن أقولها، بعد هذه الجولة في ثنايا هذا الكتاب الجميل، تتلخص في أن المؤلفين يقوداننا، في بحثهما هذا، إلى عالم جديد من البحث في موضوع الدولة نحن بحاجة ماسة إليه في بلداننا. ذلك أن مفهوم الدولة، بأبسط أشكاله، ما يزال ملتبساً عندنا. إذ يخلط كل من السياسيين، في مواقع القرار وخارجها، والمواطنون، أفراداً ومؤسسات، بين الدولة، كمؤسسة ذات استقلالية نسبية عن كل القوى، وبين السلطات المتعاقبة. ومصدر الالتباس إنما يأتي من أن الديمقراطية لم تدخل، بعد، إلى بلداننا، بالمعنى الحقيقي لها، من الأبواب الواسعة، ولم تدخل في وعي شعوبنا وفي ثقافتها اليومية، وأن الدولة ما تزال في بلداننا، استمراراً كاريكاتورياً الدولة الاستبداد الشرقية القديمة.